

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام إدارة شئون الغرف المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٥/٩/٢٠١٢

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٨/٢/٢٠١٣ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣١٤٦٣٥٣,٨٥ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وستة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وخمسون جنيهاً وخمسة وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٥٩٣٢٥٠,٣٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وثلاثة وتسعون ألفاً ومائتان وخمسون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٤٦٨٩٦,٥١ ج (فقط أربعمائة وستة وأربعون ألفاً وثمانمائة وستة وتسعون جنيهاً وواحد وخمسون قرشاً لا غير) خصمت من الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠١١ مبلغ ١٤,٦٨ ١٣٦٨٧٠,٦٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وثمانون ألفاً وأربعة عشر جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٨/٢/٢٠١٣

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلامونى